سكر المصريين إلى الخارج: قرار «إعادة التصدير» يحمي أرباح المصانع ويترك المستهلك رهينة الفوضى

الخميس 5 فبراير 2026 03:20 م

فرضت وزارة التموين المصرية على المصانع المستورِدة للسكر الخام إعادةَ تصدير الكميات التي تقوم بتكريرها، سواء من شحنات العام الماضي أو الكميات المتوقع دخولها خلال العام الجاري، بعد الانتهاء من عمليات التكرير محليًا، مع خطة أولية لتصدير نحو 300 ألف طن قابلة للزيادة.

القرار يأتي بعد أيام من رفع حظر تصدير السكر لأول مرة منذ نهاية 2023، وبعد موسم إنتاج قياسي، وفائض يُقدَّر بنحو مليون طن، وفق تقديرات رسمية وصحفية.

على الورق، الهدف المعلن هو «تصريف المخزون المتراكم من السكر المحلي» وحماية المصانع من الخسائر.

لكن على أرض الواقع، نحن أمام حلقة أخرى من سلسلة «إدارة الأزمات بالمقصّ»؛ مرة بحظر التصدير والاستيراد، ومرة أخرى بإخراج السكر الأرخص من السوق المحلية، لضمان بقاء الأسعار عند مستوى يرضي المنتجين، مهما كانت قدرة المستهلك على الاحتمال.

من سكر بـ60 جنيهًا للكيلو إلى فائض بالمليون طن... فشل تخطيط لا قصة نجاح

قبل عام واحد فقط، كان السؤال المسيطر: «أين السكر؟».

الأسعار قفزت في مطلع 2024 إلى ما فوق 60 جنيهًا للكيلو في بعض المناطق، مع نقص واضح في المعروض، ما دفع الحكومة لاحقًا لاستيراد كميات ضخمة – قُدِّرت بنحو مليون طن في 2024 – للسيطرة على الأزمة.

في موسم الإنتاج الأخير، انقلب المشهد تمامًا: إنتاج السكر في مصر قفز إلى نحو 2.964 مليون طن، بنمو 34% مقارنة بموسم 2024 الذي سجل حوالي 2.215 مليون طن، وفق بيانات نقلتها تقارير صحفية عن مصادر رسمية. مع التوسع في زراعة البنجر وزيادة المساحات، تكوّن مخزون ضخم لدى المنتجين، قُدِّر بنحو مليوني طن من السكر في مخازن القطاعين العام والخاص بنهاية الموسم الماضي.

في الوقت نفسه، استمرت المصانع في استيراد كميات كبيرة من السكر الخام – قُدِّرت بنحو 876 ألف طن في 2025 بزيادة تقارب 17% عن العام السابق – بحجة الاستفادة من انخفاض الأسعار العالمية وضبط الأسعار المحلية بعد موجة الـ60 جنيهًا.

النتيجة: فائض سنوي يقارب 1.2 مليون طن بين إنتاج محلي قياسي واستيراد واسع للسكر الخام، وفق أرقام الصناعة المتداولة.

اليوم، ومع توقعات إنتاج لا يقل عن 2.8 مليون طن في 2026، ووصول إجمالي المعروض (إنتاج + مخزون) إلى نحو 4 ملايين طن مقابل احتياج داخلي يتراوح بين 3.3 و3.5 مليون طن سنويًا، تبدو مصر في وضع «فائض مزمن» لا «اكتفاء ذاتي منضبط».

هـذا الانتقال السـريع من ندرة خانقة إلى فائض يضـغط على الأسـعار ليس دليل كفاءة، بل علامة على غياب سـياسة سـكر واضـحة: قرارات متذبذبـة بالحظر والسـماح، توسع في الإنتاج بلا خطـة تسويق، واستيراد زائـد بلا تنسـيق، ثم محاولـة إصـلاح كل ذلك بمقص «إعادة التصـدير» الإجباري.

إقصاء السكر الأرخص لإنقاذ المنتج الأغلى

جوهر القرار الجديد ليس «تشـجيع التصدير»، بل إجبار المصانع التي تسـتورد السكر الخام على إخراج إنتاجها المكرر إلى الخارج وعدم طرحه في السوق المحلية، مع إلزامها بتغطية الطلب الداخلي من خلال السكر المحلي فقط.

لماذا؟ لأن هناك فجوة سعرية واضحة:

- تكلفة إنتاج السكر المحلي على المصانع تقارب 25 جنيهًا للكيلو، بحسب تقديرات مسؤولي القطاع.
- في المقابل، يـدخل السـكر الخام المسـتورد بتكلفـة أقل، وبعـد تكريره يمكن بيعه محليًا بسـعر يقل عن 25 جنيهًا للكيلو، مسـتفيدًا من تراجع السـعر العالمي، وهو ما أكدته تصـريحات مسؤولين في اتحاد الصناعات: كلفة طن السكر الخام المستورد يمكن أن تنخفض إلى نحو 19 ألف جنيه للطن، أقل من تكلفة السكر المحلي حتى بعد إضافة 4–5 آلاف جنيه تكلفة تكرير.

بمعنى مباشـر: المسـتهلك كان يمكن أن يسـتفيد من سـكر أرخص، لكن القرار اختار أن يطرده خارج الحدود، كي لا يضـغط على سعر السكر المحلي الأعلى تكلفة.

هكذا يتحول شـعار «حماية الصـناعة الوطنية» إلى أداة لضـمان حد أدنى مرتفع للأسـعار في السوق الداخلية، ولو على حساب حق الناس في الاسـتفادة من تراجع الأسعار العالمية. ويُستخدم سلاح المنع – مرة بمنع استيراد السكر المكرر لمدة 3 أشهر في نوفمبر 2025، ومرة بإلزام إعادة تصدير الخام المكرر الآن – كأداة إدارية لتعويض ما عجزت عنه سياسات الإنتاج والتسعير الشفافة.

الأخطر أن القرار يكرس نمطًا متكررًا:

- حين ترتفع الأسعار ويقع عبء الأزمة على المستهلك، تُبرَّر الاستيرادات الطارئة بأنها «لحماية المواطنين».
- وحين تتكدس المخازن ويتضرر المنتجون، يُمنع دخول أو بيع السكر الأرخص في الداخل، تحت عنوان «حماية الصناعة».

في الحالتين، الطرف الذي لا يُستشار ولا يُحمى هو المستهلك.

من الرابح الحقيقي؟ المصانع أم المزارع أم المواطن؟

من زاوية ضيقة، يبدو القرار كأنه يقدم مكاسب لثلاثة أطراف:

1. المصانع المحليـة: تحصل على فرصـة لتصـريف المخزون المحلي بأسـعار تغطي تكلفته المرتفعـة، مع إمكانيـة تصـدير السـكر المكرر المستورد للحصول على سيولة دولارية تعينها على استمرار التشغيل.
2. الحكومـة: تتفـاخر بفـائض إنتاج وسـماح بالتصـدير بعـد ثلاث سـنوات من الحظر، وتضـيف بضـعة مئات الآلاف من الأطنان إلى إيرادات الصادرات، وتخفف الضغط عن مخزون يكلّفها تمويلًا ومساحات تخزين.

3. بعض المزارعين: بعـد رفع سـعر توريد قصب السـكر إلى 2500 جنيه للطن، يراهنـون على اسـتمرار الطلب على محصـولهم، في ظل تصريحات رسمية عن استهداف توريد 6 ملايين طن قصب هذا الموسم.

لكن الصورة الأوسع تكشف خسائر أوسع:

- المسـتهلك يخسـر فرصة الاسـتفادة من السـكر الأرخص، في وقت تآكلت فيه دخول الأسر بفعل موجات التضخم المتتالية، من الوقود إلى الكهرباء إلى الغذاء، بينما يظل السكر سلعة أساسية في كل بيت وكل مصنع غذائي.
- المصـنّع الصـغير (حلويات، مشـروبات، مخابز) يجد نفسه أسـيرًا لسعر أعلى للسكر المحلي، ما يضغط على تكاليفه وهوامش ربحه، أو يدفعه لرفع الأسعار أكثر على المستهلك النهائي.
- السـياسة الزراعية والصـناعية تزداد تشوهًا: توسع في المساحات والإنتاج بلا خريطة تسويقية واضـحة، قرارات حظر واسـتثناء وتصدير تتغير كل عام، ورسالة ضمنية للمستثمرين مفادها أن السوق تُدار بقرارات فوقية لا بقواعد تنافس شفافة.

في النهاية، لا يمكن اختزال قرار إلزام إعادة تصدير السكر الخام المكرر في جملة «تصريف مخزون»؛ هو قرار يكشف منطقًا أوسع:

- الدولة تتدخل لحماية هوامش ربح صناعة تعجز عن منافسة السعر العالمي،
- وتستخدم ورقة «الأمن الغذائي» لتبرير السيطرة الإدارية على السوق،
- بينما يتحمل المواطن تكلفة سوء التخطيط، مرة في شـكل ندرة وارتفاع جنوني للأسـعار، ومرة أخرى في شـكل إقصاء متعمد للسلعة الأرخص من متناول يده.

السـكر الذي حُجِب عن المصـريين عندما وصل سـعره إلى 60 جنيهًـا للكيلو، يعود اليوم ليُعاد تصـديره بعـد أن تحوّل إلى فائض. وبين النـدرة والفائض، شيء واحد ثابت: المواطن دائمًا آخر من يُحسب حسابه في معادلة القرار الاقتصادي.

اخبار المحافظات

تشريد جماعي وتهديدات أمنية.. تسريح عشرات العمال من شركة «زد عبر البحار» بمصر الجديدة

الخميس 18 ديسمبر 2025 07:00 م

اخبار المحافظات

من "30 مليون بيضة" إلى مليون فقط.. فشل جديد لمشروع السيسي وسط غلاء ينهش الفقراء

الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 10:20 م

مقالات متعلقة

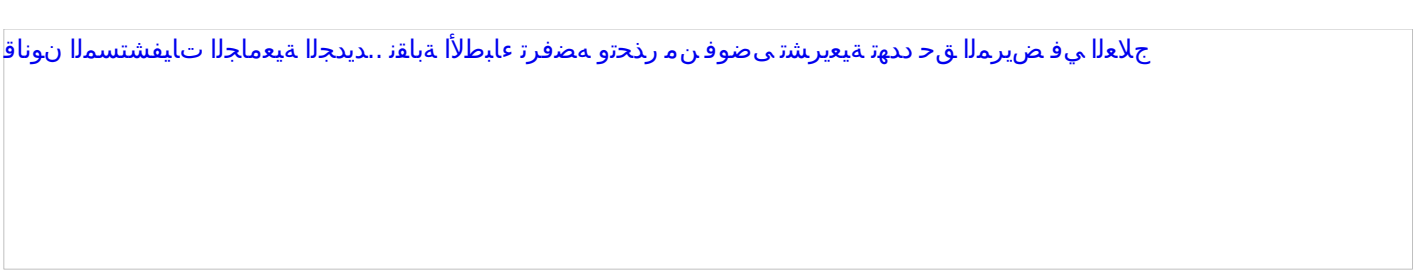

قانون المستشفيات الجامعية الجديد.. نقابة الأطباء ترفضه وتحذر من فوضى تشريعية تهدد حق المريض في العلاج

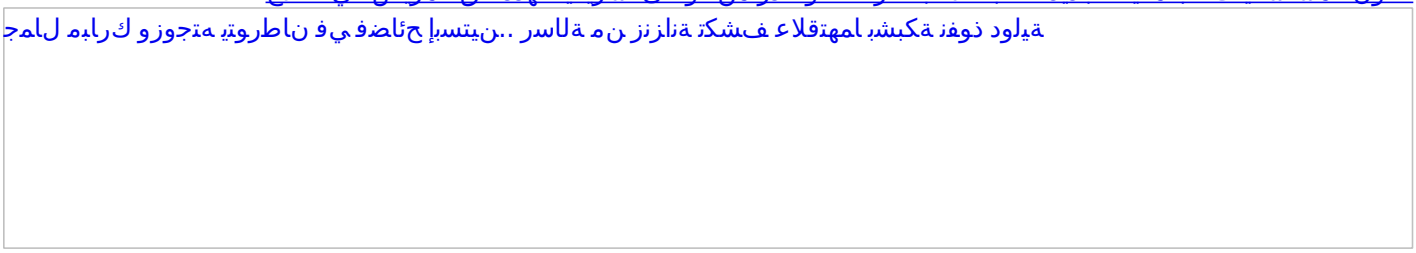

حمال مبارك وزوجته بتورطان في فضائح إبستين.. رسالة من زنزانة تكشف علاقتهما بشبكة نفوذ دولية

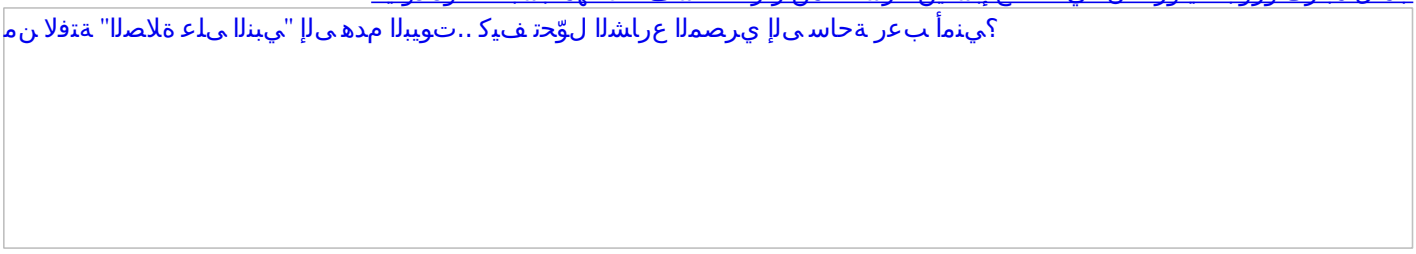

من لافتة "الصلاة على النبي" إلى هدم البيوت.. كيف تحوّل الشارع المصري إلى ساحة رعب أمني؟

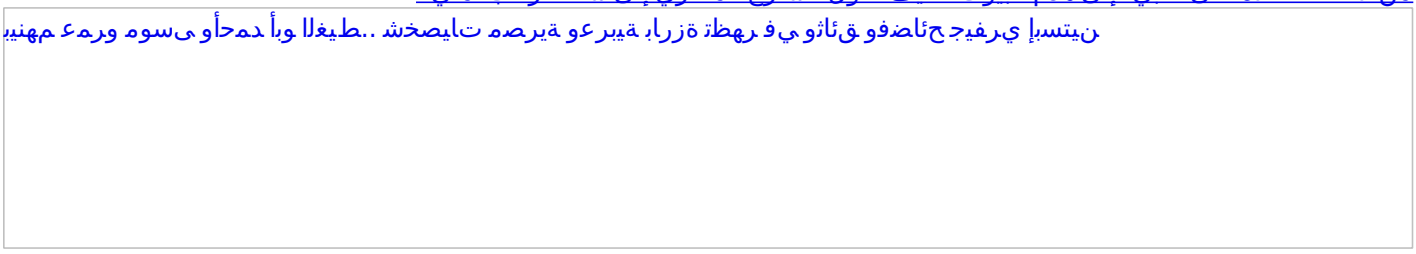

بينهم عمرو موسى وأحمد أبو الغيط.. شخصيات مصرية وعربية بارزة تظهر في وثائق وفضائح جيفري إبستين

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026